

القضاء في الاسلام

قطعة من محاضرة أقيمت في دمشق سنة ١٩٤٢ ولم تنشر

للأستاذ علي الطنطاوي

—•••••

[مهبة للرجل الذي أرانا في شخصه صفحة حية
من أجداد تفتتا الأولين ، وناخر به عصرنا الصور
الساعات ... عارف النكدي]

يا سادتي أحب أن أكون هذه المشية مؤرخاً لا شاعراً ،
وأن أعرض عليكم حقائق ثابتة بأسلوب هادي ، فلا أنفر ولا
أبالغ ، ولا أملاً الأذان إغراقاً وتهويلاً ، فإذا سمعتم مبالغة قاعلوا
أن الواقع هو الذي يبالغ ، وما هو ذني إذا كان قضائنا الأولون
قد نظموا بأعمالهم قصائد دونها في الفخر معلقة ابن كثوم ، وجعلوا
من مناقبهم مفخرة خالدة لكل من قال « أنا عربي » ، أو قال
« أنا مسلم » ... وكانوا أعلام الهدى في طريق المدنية ، وكانوا
المراري في سماء القضاء ، قد بنوا كل سابق وفاتوا كل لاحق ،
وما كان مثلهم ، ولا أحسبه يكون !

إني والله أخذت تاريخهم فأختصره وأخلصه وأعرضه عليكم ،
وربما أشرت إشارة عابرة إلى القصة لو ستموها على أصلها مادريتم
لفرط ما يخالطكم من السمو والزهو وهزة الطرب وأخذة العجب !
أفي أرض أنتم أم في سماء ... لا تعجبوا ، ففي تاريخنا من الأجداد
ما لو أقيض على أفراد البشر لجمعهم كلهم عظام !

وبعد ، يا سادتي ، فإن القضاء أعلى درجة استطاع البشر
الارتقاء إليها . ارفعوا القضاء من تاريخ الإنسان مهبط إلى درك
البهائم ، وبأكل القوى من بني آدم الضعيف ، وإن معنى الإنسانية
وحقيقتها في الحياة المجتمعة الهادئة الآمنة ، التي لا يطغى فيها أحد
على أحد ، والتي تصان فيها الحيوانات والحريات ، ويحفظ الدماء
والأعراض ، ويتحقق فيها التعاون على جلب المصالح ودرء المفاسد ،
ولا يكون ذلك كله إلا بالقضاء

والقضاء — عند المسلمين — أقوى الفرائض بعد الإيمان ،
وهو عبادة من أشرف العبادات ، لأنه إظهار العدل ، وبالعدل

قامت السموات والأرض . وصف الله به نفسه إذ قال (فأله يحكم
بينهم) و (إن ربك يقضى بينهم) ، وأمر به نبيه فقال (وإن
أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) ، وجعل أنبياءه قضاة
بين خلقه (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون) ،
وبه أثبت الله اسم الخلافة لداود حين قال له (يا داود ، إنا جعلناك
خليفة في الأرض ، فأحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى) .

والقضاء أول ما تعقد عليه أمة خناصرها ، إذا عدت أجدادها
ومفازها . وإذا استدل بفرد على سلائق جيل ، كان القاضي
العالم العادل أظهر دليل على مكارم شعبه ونبل أمته . وإذا كان
بين الشعوب اليوم من يفخر باستقلال قضائه ، وعزته ومضانه ،
فناخروه يا شباننا بقضائكم يكن لكم الفخار ، وتعقد على جباهكم
تيجان (النار) ، ولكن لا تناموا على هذا المجد التليد ، بل
انهضوا فصلوه بمجد لكم جديد !

يا أيها السامعون ! إنني لا أتق خطاياي ، ولكن أسرى حقائقتي
هذا قضاؤنا ، فمن عرف قضاء أشد منه استقلالاً لاهل ناله
قاضي في أمة من الحرية مثل ما كان لقضائنا ؟ لم يكن القاضي
مقيداً بذهب بيئته لا يد له في مخالفته ، ولا مرهوباً بقانون بذاته
لا يملك الخروج من رقبته ، وليس لخليفة عليه في حكمه سلطان ،
ولا لأمر معه في قضائه كلام ، تبدلت على المسلمين دول
واختلفت حكومات ، وقام قاستون ومقسطون ، وخيرون
وشريرون ، والقضاء في حمن حصين ، لا تبلفه يد عادل ولا
ظالم ، ولا يحسه خليفة حتى ولا سلطان جأر ... القاضي واجتهاده ،
مرجه كتاب الله وسنة نبيه ، ورقبه ضميره ودينه ، ووازعه
إيمانه وبقينه . وسيأتي الكلام في صفات القاضي ، وأن الأصل
فيه أن يكون من أهل الاجتهاد لا من التقليد . ولقد رأيت في
تراجم بعض القضاة أنهم كانوا يرجعون إلى الخلفاء يسألونهم
ويستفتونهم ، وإن من الخلفاء من كان يذيع من (البلاغات)
ما ظاهره إلتزام القاضي بقول أو مذهب . وتحرير الكلام في هذه
المبألة أن من أعمال الخلفاء الاجتهاد والفتوى والقضاء وليادة
الجيوش وسد الثغور ، ومن شرائطهم العلم ، فإذا رجح القضاء
إلى الخلفاء ، فإتما يرجعون إليهم لهم وفقههم لا لسلاطنتهم

والخبر بأنهم قد أرجعوا ، فقال القاضي لعلامه : خذ بلجام دابة الأمير وسوقه أمامي إلى مجلس الحكم ، إلى المسجد ، أيها السادة ، وهناك اجلسه بين يديه مع المرأة ، فلما انتهت المحاكمة وحكم لها عليه ، نهض إليه فسلم عليه بالإمارة وقال له : هل تأمر بشيء ؟ فضحك الأمير وقال : بماذا أمر؟ وأي شيء ، بقي؟ قال له شريك : أيها الأمير ، ذاك حق الشرع ، وهذا حق الأدب . فقام الأمير وهو يقول : من عظم أمر الله ، أذل الله له عظمة خلقه !

هذا قسائنا ، فهل سمعتم عن قضاء أنه بلغ في التسوية بين الخصوم مبلغه ؟ لقد سورا بينهم في المجلس والخطاب والبشر ، والفتنة العارضة ، والبسمة البارقة ، به الحكم . وقد بلغ التدقيق في تحقيق هذه التسوية مبلغاً لا غاية وراءه ، فافترن في هذه المسألة السلم بالعمل ، وحقق القضاء ما دون الفقهاء ، فافتحوا أقرب كتاب فقه إليكم تروا ما ذا دوتوا ...

وقف بين يدي المأمون وهو في مجلس المظالم رجل يتظلم منه نفسه ، فترادا الكلام ساعة فإتقنا ، قال المأمون : فني يحكم بيننا ؟ قال : الحاكم الذي أقته لرعيتهك يحيى بن أكرم ، فدعا به المأمون فقال له : اقض بيننا ؟ قال : في حكم وقضية (أي التي دعوى) ؟ قال : نعم ؛ قال القاضي : لا أفضل . فنجب المأمون وقال : لما ذا ؟ قال يحيى : لأن أمير المؤمنين لم يجعل داره مجلس قضاء ، فإن كانت له دعوى فليأت مجلس الحكم (أي المحكمة) ؛ قال المأمون : قد جعلت دارى مجلساً للقضاء . قال : إذن فإني أبدأ بالعامه ليصح مجلس القضاء (وتكون المحاكمة علنية) ؛ قال المأمون : أفضل ؛ ففتح الباب ، وقد في ناحية من الدار ، وأذن للعامه ، ونادى المحضر ، وأخذت الرقاع (أوراق الدعوى والإعلان) ، ودعى الخصوم على ترتيبهم حتى جاءت الثوبة إلى المتظلم من المأمون ، فقال له القاضي : ما تقول ؟ قال : أقول أن تدعو بمخصمي أمير المؤمنين المأمون . فنادى المحضر : « عبد الله المأمون » ! فإذا المأمون قد خرج في رداء وقيص وسراويل في نمل رقيق وسمه غلام يحمل مصلى حتى وقف على يحيى ، ويحيى جالس ، فقال للمأمون : اجلس ! فطرح الغلام المصلى ليقعد عليه ، فنمه القاضي حتى جاء بمصلى مثله ، فبسط للخصم وجلس عليه ، والقصة طويلة عجيبه ، تتمتها أعجب من فاتحتها ، فاقروها في (المحاسن والمساوي)

ومنصهم ، وأكثر ما رأيت من السؤال إنما هو لعمر بن عبد العزيز وأمثاله . ولقد كانوا يقولون : « العلماء عند عمر بن عبد العزيز تلامذة » ... ولم يكن القضاة ملزمين بالعمل بجواب الخليفة أو بلاغه . ولقد رد القاضي المصري بكار بن قتيبة بلاغ الموفق العباسي ، لما ثبت عنده أنه مخالف للحكم ، مناهض للدليل وأسقط العمل به (١)

ولعمر الحق ما فرط قضائنا بهذه الأمانة ولا أضعوها ، بل كانوا أمناء عليها ، فأعين بحق الله فيها ، لا يعرفون في الحق كبيراً ولا صغيراً ، يقيمونه على الملوك قبل السوقة ، ويأخذون للضعيف الرائي من القوى العاتي ، لم تكن تنال منهم رغبة ولو جثهم بكنوز الأرض ، ولا تبلغ رهبة ولو لوحتم بالموت منشورا ، بل كانوا في الحق كالجبال هيبة وثباتاً ، وفي إتقانه كالصواعق مضاء وانفصاضاً ، وسيائنيكم حديث محمد بن عمران قاضي مكة ، الذي ادعى لديه جمال على أمير المؤمنين ، العظيم الخيف ، أبي جعفر المنصور ، فبث إليه (مذكرة جلب) ، فجاء به في خف وطيلسان ما عليه من شارات الإمارة شيء ، حتى وقفه بين يديه مع الجمال . وشربتيك قاضي الكوفة حين ادعت لديه امرأة بمجھولة على الأمير الخطير ابن عم الخليفة وثاني رجل في الدولة بعده عيسى بن موسى ، فحكم عليه حكماً غيائياً ، فامتنع الأمير من إنفاذه وتوسل إليه بكتابه ، فقبس القاضي الكتاب لأنه مشي في حاجة لظالم ، فاستعان عليه بجماعة من وجوه العراقيين من إخوان القاضي . فساقهم جميعاً إلى الحبس ، فغضب الأمير وبث من أخرجهم . عند ذلك - أيها السادة - عصفت نحوه الشرع في رأس القاضي ، وأخذته عزة الإيمان فقال : « والله ما طلبنا هذا الأمر (يعني المنصب) ، ولكنهم أكرمونا عليه ، وضمنوا لنا فيه الإعزاز إذ تقلدناه لهم » . ثم ختم قطره ، وجمع سجلاته ، واحتمل بأهله ، فتوجه نحو بغداد ، ووقعت الرجفة في الكوفة حين مشي فيها خبير خروج القاضي ، حتى خاف الأمير على سلطانه ، فلحق بالقاضي يناشده الله أن يرجع ، فقال القاضي : « لا والله حتى يرد أولئك إلى الحبس ، فأ كنت لأحبس أنا وتطلق أنت » ؛ فبث الأمير من رجهم إلى الحبس ، والقاضي واقف ينتظر حتى جاء

« الخراج » التى افه القاضى الإمام أبو يوسف للرشيد واقروا مقدمته ، واذكروا عظمة الرشيد وكبر فضه وجلال ملكه ، ثم انبشوا تواريخ الأمم الماضية وأخبار الأمم الحاضرة ، وانظروا ... هل تجدون قاضياً ، أو عالماً ، يقول لك دون الرشيد بمائة مرة مثل هذا الكلام أو قريباً منه : « الله الله ، إن البقاء قليل ، والخطب خطير ، والدنيا هالكة وهالك من فيها ، والآخرة هي دار القرار ، فلا تلق الله غداً وأنت سالك سبيل المتدين ، فإن ديان يوم الدين إنما يدين العباد بأعمالهم ولا يدينهم بمنزلهم ، وقد حذرناك الله فأحذر ، فإنك لم تخلق عبثاً ، ولئن ترك سدى ، وإن الله سائلك عما أنت فيه ، وعما عملت به ، فأعد يا أمير المؤمنين للسئلة جوابها ، فإن ما عملت قد أثبت فهو عليك غداً يقرأ ، فاذا ذكر كشف قناعك فيما بينك وبين الله في مجمع الأشهداء »

أيها السادة ، هذا بعض ما خاطب به أبو يوسف القاضى هارون الرشيد أمير المؤمنين والحاكم المطلق في ست عشرة حكومة من حكومات هذه الأيام !
على الطنطاوى

سلي والعبيط

و: بحى

هي قصة اليوم

قصة النفس الحائرة

قصة الأديب الشقي السميد

قصة الحياة كما هي

قصة الضحك والبكاء

دار المعارف للطباعة والنشر في ٢٧٢ صفحة

ثمنها ٢٥ قرشاً - تولى نشرها المؤلف

تطلب من : مكتبة المعارف ، وانفضة ، والانجلو ، والأهلية والتجارية ، وغيرها .

المؤلف : الياس عكاوى ١٧٠ شارع فؤاد الأول القاهرة
تليفون ٤٣٩٠٩

لبيق ، الجزء الثاني الصفحة ١٥١ ، وإنكم لتجادون بدمع تمجيبون : من جرأة الرجل ، أو من صلابة القاضى ، أو من أخلاق للأمون !

ومن قبله غضب على - كما قيل - حين كانت له دعوى مع اليهودى ، لأن القاضى ناداه : يا أبا الحسن ، ودعا اليهودى باسمه ، فرأى في ذلك تعظيماً له وإخلالاً بالساواة بين الخصوم ، والله أعلم بصحة ما قيل . وزل سيف بخير بن نعيم قاضى مصر فأطعمه وأكرمه ، ثم علم أن له خصومة لديه ، فتركة في النار ، وذهب يقتش عن خصمه حتى جاء به فأجله معه على المائدة . وقد حدثنى عمى القاضى الزهري صلاح الدين الخطيب عن عمه قاضى يافا في زمانه العالم الجرى المشهور صاحب النوادر الشيخ أبى النصر الخطيب بمثل هذه القصة ... وما كان الخير لينقطع في أمة محمد إلى يوم القيامة !

هذا قضاؤنا ، فهل سمعتم أن قضاء أسرع في إحقاق الحق منه ، وأبعد عن التقيد والاتواء والتسوية والتأجيل ؟ إن الحق اليوم لا يكاد يصل إليه صاحبه حتى تنقطع دونه الأعمار ، وما جدى حق يأتي من دونه الذى الأطول ؟ لقد كانت بيننا وبين آل الصلاحى في دمشق دعوى على أرض لبنت في المحاكم ثلاثاً وعشرين سنة وخمسة أشهر ... أقامها على جدم جدى الذى قدم من (طنطا) ، وانقرض منا ومنهم بطنان والدعوى قائمة ، وقد خسرناها أخيراً . وصدقوني إذا قلت لكم إنى لم أدر إلى الآن مع من منا الحق ، ولم أفهمها . وكيف أدرس ملفاً فيه من الأوراق المكتوبة بالبرية والتركية والفرنسية أكثر مما في تاريخ بن جرير الطبرى ؟ أما قضاؤنا ، فكان يت في القضية مهما عظمت في جلسة أو جلستين ، لا يعرف هذا التطويل وهذا التأجيل . ولقد حكم قاضى مصر محمد بن أبى الليث في دعوى بين عبد الحكم الشهورة بمبلغ مليون وأربعمائة وأربعة آلاف دينار ذهبى في جلسة واحدة يوم السبت ٨ جمادى الأولى سنة ٢٣٧ هـ ، ورضى بحكمه الفريقان . روى ذلك الكندى

وهل مثل قضاتنا في النزوء عن كل ما يقدح بمحمة القاضى ووقاره ، وفي التحرز من أدنى التهم ، وأضف الليل ؟ وهل للقضاة في أمة اليوم مثل ما كان لقضاتنا من رقيق الشأن وعظيم القدر ؟ يا أيها السادة ! اذهبوا إلى سوق الكتب فاطلبوا كتاب